الأمم المتحدة

EP

Distr.
GENERAL

UNEP/POPS/INC.7/INF/1
2 April 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق التدابير الدولية على ملوثات عضوية ثابتة معينة

الدورة السابعة
جنيف، ١٤-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣
البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل التنظيمية: تنظيم العمل

مذكرة تصورية للدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية

مذكرة من الأمانة

ترد مذكرة تصورية للدورة السابعة للجنة يقدمها رئيس اللجنة السيد جون بوكشيني (كندا) في المرفق لهذه المذكرة. وتعمم هذه المعلومات لمعلومية لجنة التفاوض الحكومية الدولية بالشكل الذي تم تلقيه بها ولم يتم تحريرها رسمياً.

* UNEP/POPS/INC.7/1.

070403 K0361024

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المرفق

مذكرة تصورية للدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالملوثات العضوية الثابتة

ويقصد بهذه المذكرة التصورية مساعدة المندوبين على التحضير للدورة السابعة عن طريق تبادل التخطيط المبدئي، والتوقعات بالنسبة للدورة. وتوزع المذكرة التصورية مع المجموعة الأولى من وثائق الاجتماع السابع للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وسوف تتبعها مجموعة ثانية. ومن المقرر توزيعها بحلول ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وسوف تتوافر جميع وثائق الاجتماع على الموقع الشبكي لاتفاقية استكهولم (www.pops.int). باستثناء بعض وثائق المعلومات التي سيتم توزيعها أثناء الدورة السابعة. والمرجو أن تتمكن الوفود بتوافر هذه الوثائق في الوقت المناسب أن يكون لديها الوقت الكافي لاستعراضها وإجراء مشاورات وإجراء التحضيرات الأخرى المناسبة لضمان عقد دورة منتجة هي الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

أهداف للدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية

عقب اعتماد الاتفاقية في عام ٢٠٠١، فإن عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية تحول من التفاوض إلى التنفيذ. أما القرارات التي اعتمدت في مؤتمر استكهولم المعقود في أيار/مايو ٢٠٠١ فقد حث البلدان على تنفيذ الاتفاقية قبل دخولها حيز السريان وأعطوا ولاية للجنة التفاوض الحكومية الدولية لأن تواصل اجتماعاتها حتى دخول الاتفاقية حيز السريان (أي بعد ٩٠ يوماً من إيداع صك التصديق الخمسين). والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف (COP 1) يجب أن ينعقد خلال عام واحد بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وكما أشير في القرار ١، فإن لجنة التفاوض الحكومية الدولية قد أسندت إليها ولاية التحضير لمؤتمر الأطراف الأول، وللإشراف على التدابير الدولية التعاونية بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وذكرت مهام إضافية في القرارات ٢ إلى ٦.

أنشأت الدورة السادسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، لجنة التفاوض الحكومية الدولية كآلية إشراف ورقابة لتنسيق وتوليد التدابير الدولية المتواصلة بشأن الملوثات العضوية الثابتة، ولإعداد "بداية سريعة لعملية مؤتمر الأطراف" عن طريق دفع التحضيرات للمؤتمر الأول إلى الأمام. وبالإشارة إلى أن ٣٠ طرفاً قد صادق على الاتفاقية خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠٠١ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، ومع افتراض أن الحكومات تواصل التصديق بهذا المعدل، ففي اعتقادي أن من المعقول توقع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤. فإذا حدث ذلك فإن المؤتمر الأول للأطراف سوف ينعقد قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (أي، خلال عام واحد من دخول الاتفاقية حيز النفاذ) وأنه من غير المحتمل أن تكون هناك دورة أخرى كاملة للجنة التفاوض الحكومية الدولية قبل انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف. وهكذا يجب علينا أن نتأكد من أن الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية سوف تناقش، على أساس الأولوية، جميع المقررات التي ينبغي إصدارها أثناء مؤتمر الأطراف الأول، وأن هدفنا من الدورة هو استكمال هذه المقررات. وتوجد في القسم الموجود أدناه القضايا التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات بشأنها تحت عنوان "نتائج الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية".

تنظيم العمل:

سوف تشتمل الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية على خمسة أيام من الاجتماعات من تموز/يوليه ١٤ إلى ١٨، ٢٠٠٣ (أي الاثنين – الجمعة)، مع عقد اجتماعات إقليمية يوم ١٣ تموز/يوليه (الأحد). وأنا أشجع جميع المندوبين على المشاركة في الاجتماعات الإقليمية التي ستعقد يوم الأحد، وسوف تيسر الأمانة لعقد هذه الاجتماعات بعمل ترتيبات سفر لأولئك المندوبين الذين تقدم لهم مساعدة.

واعتباراً من الاثنين إلى الجمعة، فإن الجدول اليومي المقترح للجلسات العامة سوف تكون جلسات عامة لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً (من الساعة ١٠ إلى ١٣ ومن الساعة ١٥ إلى ١٨). ولم تعقد هناك اجتماعات جلسة عامة في المساء.

سوف تجتمع لجنة التفاوض الحكومية الدولية في جلسات عامة طوال الأسبوع. وسوف يحتاج الأمر إلى تشكيل فريق الصياغة القانوني الاثنين، وذلك بالنظر لمقدار العمل الكبير الذي يحتاج إلى القيام به بحلول منتصف يوم الخميس، بحيث تتاح الفرصة للجلسة العامة اعتماد الوثائق المترجمة الصادرة عن فريق الصياغة القانوني قبل نهاية الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وسوف يُنشأ فريق معني بالميزانية، على نحو ما اتفق عليه أثناء الدورة السادسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وأنا أتوقع أن تبدأ مداولاتها يوم الثلاثاء. وسوف يحتاج ذلك الفريق إلى وقت كاف لمناقشة ميزانية الأمانة المقترحة وذلك يوم الاثنين، وأن يقدم تقريراً إلى الجلسة العامة باستنتاجاته وتوصياته وتقديم أي مدخل إلى الميزانية المعدلة لكي تأخذ لجنة التفاوض الحكومية الدولية علماً بها. ويمكن أن ينشأ عدد قليل من أفرقة الاتصال أو الصياغة حسب الاحتياج مهمتها تناول قضايا معينة. ولضمان أن يكون جميع المشاركين في لجنة التفاوض الحكومية الدولية على علم بأنشطة فريق الصياغة القانونية، وفريق الميزانية، وأي أفرقة اتصال أو صياغة تنشأ، كما أن كل جلسة عامة صباح كل يوم من يوم الثلاثاء حتى الجمعة سوف تبدأ بتقارير من مختلف الأفرقة.

وسيستمر تقرير الاجتماع في كونه ناتجاً مهماً من نواتج عملنا. ومع استمرار الكثير من الأنشطة ذات العلاقة بالملوثات العضوية الثابتة جارية، فإن التقرير سوف يكون بمثابة تصنيف مفيد، ووثيقة مرجعية، لتذكير المشاركين (وإعلام أولئك الذين لم يكونوا حاضرين) بجميع المستجدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها أثناء الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وسوف يتم اعتماد تقرير الاجتماع اعتباراً من نهاية الجلسة العامة يوم الخميس بعد الظهر، وإدخال أي تعديلات أثناء الجلسة العامة يوم الجمعة. وسوف يقوم المُقرر بإعداد نتائج اجتماعات الجلسة العامة ليوم الجمعة وذلك بالتعاون مع الأمانة.

جدول أعمال الدورة:

سوف يحدد جدول الأعمال المشروح للدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (UNEP/POPS/INC.7/1/Add.1) سوف يحدد القضايا التي ستطرح للمناقشة ويضع العلامات المرجعية على وثائق المعلومات، ووثائق الاجتماع المناظر لكل منهما. وسوف تشمل معظم الوثائق مراجع من الاتفاقية، مقررات مؤتمر المفوضين و/أو مقررات الدورة السادسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية التي تعطي ولايات للأنشطة الموصوفة فيها، وتحدد التدابير التي يحتمل اتخاذها. والوفود مدعوة لتحديد أي قضايا يرون

ضرورة إدراجها في جدول الأعمال المشروح إلى الأمانة قبل انعقاد الاجتماع أو على أقصى تقدير، أثناء نظر جدول الأعمال في بداية الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

وسوف يشهد صباح يوم الاثنين، مراسم الافتتاح الاعتيادية، والمسائل التنظيمية. وتحت البند الأخير، قد تحتاج لجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى انتخاب بدلاء أي أعضاء من أعضاء المكتب عن الأفراد غير القادرين على مواصلة العمل. وستقوم الأمانة عندئذ بإطلاع الجلسة العامة على الأنشطة الدولية المتعلقة بعمل لجنة التفاوض الحكومية، والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي ترغب في عمل ذلك، وقد تقدم مداخلات قصيرة عن عملها المتعلق بالاتفاقية. وسوف يتبع ذلك تقرير الأمانة عن برنامج عملها، والميزانية والمركز المالي الحالي.

وفي يوم الاثنين، سوف تبدأ الجلسة العامة في تناول الكثير من المسائل ذات العلاقة بالتحضير لمؤتمر الأطراف (البند ٥ من جدول الأعمال) وسوف تواصل بحث هذه القضايا خلال معظم أيام الأسبوع). وأنا أنوي أن أتناول القضايا التالية أو مجموعات القضايا على النحو التالي:

- النظام الداخلي والقواعد المالية لمؤتمر الأطراف؛
- تسوية النزاعات (قواعد التحكيم والمصالحة)، وعدم الامتثال؛
- مكان الأمانة؛
- الاختصاصات للجنة الاستعراض المعنية بالملوثات العضوية الثابتة؛
- خطط التنفيذ، المساعدة التنقية، الموارد المالية وآلياتها، والآلية المالية المؤقتة؛
- دي دي تي، وسجل الإعفاءات المحددة؛
- تبادل المعلومات، إعداد التقارير وتقييم الفعالية؛
- تدابير للتخلص من الانبعاثات من المخزونات والنفايات؛
- مبادئ توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية، وتقييم الانطلاقات الحالية والمتوقعة من المواد الكيميائية المدرجة في المرفق جيم؛ و
- المسؤولية المدنية والإنصاف، وقضايا أخرى ذات صلة بالاتفاقية.

والسند المنطقي لهذا الترتيب هو إجراء مناقشات أولية في بداية الأسبوع بشأن هذه المسائل التي قد تحتاج إلى عمل داخل فريق الصياغة القانوني، وفريق الاتصال أو الصياغة، أو التي قد تحتاج إلى مزيد من الوقت للتوصل إلى توافق في الآراء. وكاستثناءً لذلك هو البند الخاص بمكان الأمانة، والذي يعتمد توقيته على توافر مُقدمين معينين.

ونحو نهاية الأسبوع، فإن الأمانة، بالتشاور مع فريق الميزانية، سوف تقدم الميزانية لكي تنظر فيها لجنة التفاوض الحكومية الدولية بعد تنقيحها حسب الضرورة بحيث تعكس أي تغييرات في برنامج عمل الأمانة نتيجة للمقررات التي تتخذها لجنة التفاوض الحكومية الدولية أثناء سير الدورة.

نتائج الدورة السابعة للجنة الحكومية الدولية:

سوف تتخذ الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية الكثير من القرارات ذات الصلة بالتحضير لمؤتمر الأطراف والتشغيل المؤقت للاتفاقية قبل دخولها حيز السريان. أما الأساس المحتمل لمثل هذه المقررات فهو مدرج في وثائق الاجتماع للدورة تحت العنوان الفرعي "الإجراءات المحتملة من جانب اللجنة".

وحيث أنه من غير المحتمل أن يكون هناك لجنة تفاوض حكومية دولية كاملة أخرى فينبغي إعطاء الأولوية لاستكمال التوصيات لمقررات مؤتمر الأطراف الأول بشأن القضايا التالية حيث أن ذلك من المتطلبات الصريحة التي تشترطها الاتفاقية:

- عملية استعراض للمدخلات في سجل الإعفاءات المعينة (المادة ٤، الفقرة ٥)؛
- تقديم التوجيهات إلى الآلية المالية، والاتفاق مع الهيئات المشاركة فيها (المادة ١٣، الفقرة ٧)؛
- الشكل وتواتر تقارير الأطراف (المادة ١٥، الفقرة ٣)؛
- ترتيبات لكي يزود مؤتمر الأطراف نفسه ببيانات رصد مقارنة بشأن المواد الكيميائية المدرجة في الاتفاقية (المادة ١٦، الفقرة ٢)؛
- النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف وأجهزته الفرعية (المادة ١٩، الفقرة ٤)؛
- القواعد المالية لمؤتمر الأطراف، وأجهزته الفرعية، وأمانة الاتفاقية (المادة ١٩، الفقرة ٤)؛
- اختصاصات لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة (المادة ١٩، الفقرة ٦)؛ و
- معلومات لتقييم الحاجة المستمرة إلى الدي دي تي لمكافحة ناقلات الأمراض (المرفق باء الجزء الثاني، الفقرة ٦).

وأنا أتوقع أن تحقق لجنة التفاوض الحكومية الدولية تقدماً بشأن قضايا أخرى قد يتناولها المؤتمر الأول للأطراف، التي لا تُحدد الاتفاقية ضرورة البت فيها أثناء المؤتمر الأول للأطراف.

جون بوكشيني
رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالملوثات العضوية الثابتة
٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣

- - - - -